ايضا وانه لو كفى الملاحظة الاجمالية فهي جارية هنا والقول بان الملاحظة الاجمالية كافية في المرتبة بناء على ان فرض الانطباق بين المبدئين
يستلزم انقراضه في جميع الاحاد بخلاف الغير المرتبة تحكم اذ يمكن للعقل فرض الانطباق بين الاحاد ابتداء من غير استعانة بانطباق المبداء
على المبداء فلما لا يكفي الملاحظة الاجمالية التابعة لانطباق المبداء بالمبداء ولا يكفي الملاحظة الاجمالية ابتداء بل الوجه في الجواب على ما
ذكرنا في بعض رسائلنا انا نسلم جريان التطبيق فيه ونمنع لزوم الانقطاع على تقدير ان يكون في الكل ما لا يكون بازائه شيء من سلسلة لان تلك
الزيادة ح يكون في الاوساط فلا يلزم الانتهاء وتوضيحه ان السلسلة الغير المتناهية المرتبة لا شك في زيادتها على السلسلة المبداءة مما
فوق مبدئها واذا فرض التطبيق ينتقل الزيادة الى جانب اللاتناهي فلا بد ان يكون في الطرف فيلزم التناهي واما في غير المرتبة فلا مانع
من الزيادة في الاوساط فلا يلزم التخلف هذا وعلى هذا الدليل ايرادات يستدعي المقام ذكرها الاول ان تلك الاحاد وان لم تكن
مرتبة في الواقع لكن للعقل ان يفرضها مرتبة ليظهر التخلف اقول فيه نظر اذ للخصم ان يقول انما يلزم من ترتب المفروض لا من لا تناهي الاحاد
ثم هذا النظر نظر لان فرض الترتيب لا يستلزم فرض زيادة ولا انتقاص في احاد احدى السلسلتين بل ذلك الفرض مظهر لحال
السلسلتين فليس منشاء الحكم هو الترتيب وهنا كما يفرض في الرياضيات امور غير واقعة ليظهر احوال الامور الواقعية مثلا يستدلون
المثلث لقائمتين بانا لو فرضنا اخراج احد اضلاعه كانت الزاوية الخارجة مساوية لمجموع الداخلتين وهي مع جارتها التي هي احدى
زوايا المثلث مساوية لقائمتين لمقابلة الزاوية مع جارتها مساوية لقائمتين فلو لم يكن هي مع الداخلتين مساويا لها لم يكن مساوي زوايا المثلث
مساويا لهما هذا الدليل يشتمل جميع المثلثات الداخلة كالمثلث المفروض داخل فلك الافلاك فلا يتوجه المنع على تقدير الثاني باخراج
المفروضة والموجودة مع [illegible] وعلى هذا اكثر مسائل الرياضيات والهيئة وغيرهما مبتنية على مثل ذلك كالدوائر المفروضة في الهيئة وقد صرح
الى اعمال بالزوم من اخراج الخط وهكذا [illegible] قبيل الفروض التي تستعمل في الرياضيات كما في بحث ابطال الخلاء واطال
الرئيس في كتبه المباحث الطبيعية [illegible] الخلاء الاول مساويا بالنسبة زمان حركة الجسم في الخلاء والى زمان حركته
حركة عدم الميل المعاوق فحيث يفرض [illegible] الى زمان حركة عدم الميل الى زمان حركة ذي المعاوق الهوى يلزم ان يكون
الى الاول ونسبة المعاوق [illegible] فرض النسبة المذكورة وايما كان وجود الحركة
حركة ذي المعاوق الضعيف مساويا لحركة عديم المعاوق في الدليل الاول ولا حركة عديم المعاوق في الدليل الثاني وهذا الايراد
والمعاوق [illegible] وقد اجاب عنه الرئيس بان هذا من قبيل الفروض المستعملة في الرياضيات فلا يقدح في
جماعة من المتاخرين [illegible] فروض الخطوط الغير المتناهية الممتدة على هيئة
الدليل واستعمل هذه المقدمة في كثير من المباحث [illegible] بجهة واحدة كسطح غير المتناهي الطول المتناهي العرض فلا يمكن اخراج
ساق مثلث من هذا القبيل لانه [illegible] وهو مذكور في دفع امثال هذه الايرادات ان هذا من الفروض
السابق الغير المتناهية فيه [illegible] الثاني النقض بمراتب الاعداد فانها غير متناهية معرفة
المستعملة في الرياضيات فلا يقدح [illegible] من الاعداد موجودة في الخارج او في الذهن مفصلا
التطبيق فيها [illegible] هذا النقض [illegible] اخرى وهكذا لكن لا يقدر الذهن على ملاحظة المراتب
وهو [illegible] مراتبها غير واقعة [illegible] فللذهن ان يعتبر مرتبة [illegible] فالمدعى غير متخلف لان المدعى انتفاء السلسلة الغير
المتناهية مفصلا فلا يرد النقض بها اذ مدار النقض على جريان الدليل [illegible] كما فصلناه هذا هو الكلام المشهور في هذا المقام ولنا فيه كلام
المتناهية والسلسلة الغير المتناهية في الاعداد [illegible] مع جريان الدليل في صورة النقض بناء على ان التطبيق لا يجري
[illegible] بعض المتاخرين اجاب عن النقض بمراتب العدد بمنع جريان الدليل [illegible] ان اريد من التطبيق في الدليل التطبيق
[illegible] مطابقتان وجنس الاعداد وهمية محضة هذا
في الاعداد اذ ليس فيها جملتان في نفس الامر مطابقتان ولا يلزم تناهيهما في نفس الامر بل في الوهم لعجزه عن تمام التطبيق
في الامور [illegible] التطبيق الوهمي فانما يختار انه ينقطع الجملتان [illegible] في نفس الامر لان ذلك فرع وجودهما في نفس الامر واورد عليه بعض الافاضل
او يختار انهما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك تساويهما في نفس الامر بحيث يحصل التطبيق بينهما في نفس الامر فلا يتم الدليل اذ لا يلزم استحالة وجود سلسلة
ان لزم كونهما متحققتين في نفس الامر لتوقف ذلك على تباين جملتين وانفصالهما والجزء مع الكل ليس كذلك وحديث
الجملتين اذ ليس هناك جملتان مطابقتان وان كفى كون الجملتين والتطبيق بينهما وهميات
واحدة غير متناهية [illegible] للتوضيح ضائع اذ لا تناسب له لما نحن بصدده [illegible] اختيار عدم انقطاع الجملتين في الوهم باطل لان
الجملتين الممتدين والحصر على ما اورده [illegible] في ثاني الشقين الترديد [illegible]
كالدليل جار في مراتب الاعداد فيتم النقض [illegible] اقول ثم لا يخفى انه اذا وجد سلسلة غير متناهية مرتبة فالسلسلة
ملاحظة الوهم [illegible] الامور الغير المتناهية بالتفصيل محال قطعا [illegible] من سلسلة الجزء بازاء كل واحد من
[illegible] السلسلتين الموجودتين للعقل ان يلاحظ كل واحد [illegible] والاخرى كلا ولا يتوقف على انفصال السلسلتين و
المبداءة مما فوق مبداها موجود لا محالة [illegible] وذلك لا ينافي كون احديهما جزء [illegible] الفاضل ان مراده ان تطبيق الجملتين
سلسلة الكل [illegible] في الجواب الى ان يقال كما قال ذلك الفاضل [illegible]
[illegible] على التطبيق الحسي والخيالي [illegible] لا يطبقاهما او لا وعلى الاول يلزم مساواة الجزء
منشاء وهم [illegible] انفسهما اما ان يكونا [illegible] ومسلم [illegible] لا يستحيل له الامور الغير المتناهية
وانفصالهما [illegible]
مع الكل وعلى الثاني يلزم انقطاع الناقصة [illegible] التطبيق في نفس الامر [illegible] غير ممكن كما توهم وهذا كما يقال مثلا شريك الباري ع
ولا يقدح في هذا الاستدلال لان كون [illegible] ايجاد ما اراد اولا وعلى الاول يلزم عجز الباري وهو ع وعلى الثاني
لانه لا يخ اما ان يكون بحيث لو وجد يقدر على منع [illegible] لا قدح فيه لان وجود شريك الباري ع والمحال جاز
ان يستلزم [illegible] قد سلف بيان ان البراهين الرياضية اكثرها مبنية على الامور الغير الواقعة المستحيلة فلا يقدح ايضا

مع تخلف المدعى لو سلم جريان الدليل

التطبيق على تقدير

التطبيق على تقدير التسليم في صحة البرهان فما ذكره من ان استحالة التطبيق لا يقدح في صحة البرهان صحيح بناء على ما سبق لكن التطبيق فيما
نحن فيه ممكن بل واقع اذ للعقل ان يلاحظ على سبيل الاجمال كل واحد من سلسلة الجزء بازاء واحد من سلسلة الكل وهذا هو المراد من التطبيق
اذ به يظهر المطلوب ولا حاجة الى تعيين لتفرع المبني على اعتبار الشرطية [illegible] هذا الدليل بالدليل المذكور على استحالة شريك الباري
غير مستقيم فان نفس وجود شريك الباري مستلزم المحال وملزوم المحال محال ولا يتصور القدح فيه بانه مع جوازه يستلزم المح كما
ذكره كيف وفيه اعتراف بالمطلوب [illegible] استحالة شريك الباري فكيف يتصور القدح بانه ع واما فيما نحن فيه فكذلك لا يلزم
المحال انما نشاء من التطبيق لا من نفس وجود السلسلة الغير المتناهية فلا يتم الدليل على استحالة وجودها اذ هو بمنزلة ان يستدل على
استحالة امر بانه لو فرض معه امر مستحيل لزم منه محال [illegible] في دفع هذا [illegible] بعد تسليم ان المراد بالتطبيق ما هو غير واقع او مستحيل
ما قدمناه نقلا عن الرئيس وفصلناه بعض التفصيل وتحقيقه [illegible] مقدمة صادقة وهي ان ما يستلزم على فرض تلك الامور محالا
فهو ممنوع وذلك لا يجري في جميع المواد فانه لا يمكن الاستدلال على انتفاء الجسم بانه لو فرض غير متناهية لزم منه ع او يقال انا نعلم
ان الفروض المذكورة معرفات لاحوال ما يقع فيه ولا تغير هويتها في ذاتها بخلاف الفروض المذكورة في الجسم وامثاله فلنا ان
المراد بالتطبيق ما ذكرناه فهو امر واقع [illegible] قلت لا نسلم انه اذا وجد سلسلة غير متناهية يكون
واما ما [illegible] في موجودة لا تفرد [illegible] الوحدات لامن الاعداد التي هي اقل منها
السلسلة المبداءة [illegible] محض الوحدات
كما اشتهر عن ارسطاطاليس انه كتب الى بعض تلامذته [illegible] العشرة مركبة من اربعة وستة بل من جميع الوحدات التي
مبلغها عشرة قلت من البين انه اذا وجد الوحدات التي مبلغها عشرة [illegible] الوحدات التي مبلغها تسعة وما ذكره عن ارسطاطاليس
مبني على ان في الاعداد افرادا زائدة على الوحدات هي بمنزلة الصورة لها وقد صرح الشيخ الرئيس في الاوسط الجرجاني بان
كل عدد عبارة عن الوحدات التي هي مبلغها [illegible] وحدة اخرى [illegible] من الاعداد التي هي اقل وانما
نقل عن ارسطو محمول على ذلك وبالجملة نحن على اعتبار امر اخر في العدد سوى الوحدات ولا شك ان العدد امر اعتباري سواء اعتبر
فيه امر اخر سوى الوحدات بمنزلة الصورة له او لم يعتبر وكلامنا في السلسلة الموجودة وهي معروض العدد لا المعروض مع
العارض ولا شك انه اذا وجد معروض [illegible] فاذا وجد زيد وعمرو وبكر فلا بد ان يوجد زيد و
عمرو وزيد وعمرو ليس خارجا عن زيد وعمرو وبكر ولا عينه فيكون داخلا فيه لا محالة فاذا وجد السلسلة المبتداة من [illegible] الى غير
النهاية وجد السلسلة المبتداة من [illegible] الى غير النهاية بالضرورة لا يقال ليس هناك شيء الا الاحاد واحدا واحدا واما كل الجملتين
فهو اعتبار العقل لانا نقول من البين الذي لا مرية فيه انه اذا وجد [illegible] هناك [illegible] موجودات متغايرة بالذات
[illegible] والثالث [illegible] كيف لا وبعض المحققين [illegible] صدور الكثرة عن المبداء الاول بهذا الوجه وهو انه يصدر عنه شيء و
عن الصادر الاول شيء اخر وعن مجموع المبداء والصادر الاول شيء اخر الى اخر ما ذكره لئلا يستند الموجودات الخارجية الى الموجود
الاعتبارية فلو لم يكن هناك الامر [illegible] لم يكن لهذا الكلام الذي ارتضاه جميع الافاضل والاولياء وجه وجرى البرهان الذي
ذكروه في اثبات الواجب [illegible] وهو انه لو تسلسل الممكنات الى غير النهاية [illegible] هذا المجموع اما نفسه واما
جزؤه واما خارج عنه الى اخر ما ذكره مبني على ان المجموع مغاير لكل واحد [illegible] واحد من الاحاد [illegible] في السلسلة
[illegible] الوحدات الذي مثله ولكن الكلام في [illegible] المجموع [illegible] ذلك واذا ثبت ذلك فنقول وههنا التطبيق يدل على
استحالة الامور الغير المتناهية مطلقا كالنفوس الناطقة فانه وان لم يكن بين احادها ترتب لكن يوجد فيها السلاسل الغير المتناهية
المرتبة فان مجموع تلك النفوس موقوف على ما هو اقل منه بواحد وهو على ما هو اقل منه بواحد وهكذا الى غير النهاية فاذا فرضنا
تطبيق جملة النفوس على ما هو اقل منه بواحد وهو على ما هو اقل منه بواحد وهكذا الى غير النهاية ولا شك ان السلاسل المرتبة غير
الاحاد المرتبة فان تكافئا من غير تفاضل كان الجزء مساويا للكل وان انتهى السلاسل الموجودة في الجزء قبل السلاسل الموجودة
في الكل ظهر انتهاء الكل والجزء لانه قد وصل الى حد ليس فوقه سلسلة غير متناهية فاما ان لا يكون فوقه جملة او يكون فوقه سلسلة
متناهية وعلى التقديرين يلزم انتهاء الكل لانه لا يزيد عليه الا الواحد بل نقول لا بد من ان يوجد في جملة النفوس الغير المتناهية
واحد واثنان وثلثة وهكذا الى غير النهاية اي معروضاتها وتلك المعروضات موجودة في الخارج لا محالة وان لم يكن
عوارضها من الواحد والاعداد موجودة وتلك المعروضات مرتبة طبعا لان الواحد مقدم على الاثنين والاثنين على الثلثة و
هكذا لان زيدا او عمروا جزء من زيد وعمرو وبكر وزيد او عمرو او بكر جزء من زيد وعمرو وبكر وخالد وهكذا الى غير النهاية كما ان
فهناك سلسلة مبتداة من الواحد مشتملة على معدودات غير متناهية وكما ان النفس الواحد موجودة وان لم يكن عارضها
موجودا كذلك الاثنان من النفوس موجودة وان لم يكن مفهوم الاثنين موجودا وكذلك الثلثة والاربعة الى ما لا يتناهى
فيجري التطبيق بين معروضات تلك المراتب من الاعداد فظهر انه يلزم عليهم ان لا يكون النفوس الناطقة غير متناهية ثم توقف
في هذا المطلب نفس الابن متوقف على بدنه المتوقف على نفس الاب المقتضية للقوة المولدة على بدنه وهكذا فكل نفس من
النفوس متوقف على نفس ابنه فبين احادها ترتب بهذا الاعتبار واجاب عنه بعض المحققين بان النفوس مجتمعة وليس
ترتب باعتبار يجري فيه التطبيق فان توسيط البدن لا يظهر الترتب بين النفوس غير قادح في ترتب الامور الغير المتناهية
المجتمعة اذ حاصل هذا المقال ان نفس كل اب متوقف على نفس ابنه وهكذا يلزم نفوس غير متناهية مرتبة مجتمعة في

الوجود ولو

Copyright © King Saud University